"تسليم نحويّ- نثريّ"

مآخذُ ابنِ معصوم المدنيّ (ت١١٢٠هـ) النَّحْوِيَّة على شُرَّاحِ الصَّحيفةِ السَّجاديَّة في كتابه (رياض السالكين في شرحِ صحيفة سيِّد السَّاجدين)

The grammatical take of Ibn Masoum al-Madani (1120 AH) in his book (Riyad al-Salikeen fi Sharh Sahifa Sayyid al-Sajideen) on the commentators of the Al-Sahifa al-Sajjadiyya

م.م. زياد قاسم دريس
Asst. Lect. Ziad Qassem Drees
العراق / مديرية تــربية بابل
Iraq / Babylon Education Directorate

ziyad.altaei88@gmail.com

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي
Turnitin - passed research

مُلَخَّصُ البحْث:

يرصد هذا البحث الموسوم بـ (مآخذُ ابنِ معصوم المدنيّ النَّحْويَّة على شُرَّاحِ الصَّحيفَةِ السَّجَّاديَّة) المآخذ التي ساقهـا السيد المدني في كتابه (رياض السالكين في شرحِ صحيفة سيد الساجدين) على التوجيهات النحوية لشُرَّاح الصحيفة الذين تقدموه وعرضها وتحليلها وبيان الأُسس التي انطلق منها في مؤاخذته على التوجيه، وصحة ما استدلَّ بـه، وعوَّل عليه في مؤاخذاته، في شرحٍ يعدُّ من أجلِّ الشروح وأكثرهـا شهرة ومكانة، وبتتبُّعي لهذا الشرح وجدْتُ صاحبه تعقَّب توجيهات مَنْ سبقه من شُرَّاحِ الصَّحيفةِ المباركة ونقدها وأبدى الملاحِظ عليها مِن دون أَنْ يُصَرِّحَ باسم صاحب التوجيه المردود، وأورد ألفاظًا وعبارات أفصح بها عن مخالفته التوجيه النحوي اتَّسمَ أغلبُها بالحدَّةِ والغِلظَةِ، وكان أكثر تعقُّبًا لتوجيهات الشيخ العاملي في شرحه على الصحيفة المباركة، فحاول المدني أنْ يجدَ لقلمِه مكانًا مناسبًا بين تلك الأقلام، فانفرد في مآخذه على الشُّراح، وقد وقف البحثُ وقفةً موضوعية أمام هذه المآخذ فقبل منها ما رآه مناسبًا للسياق وموافقًا للمعنى والصناعة ورفض منها ما رفض، وحاول أحيانًا تقبُّل الرأيين معًا، والمقاربة بين الأوجه المَسُوقة، والاجتهاد أحيانًا برأيٍ مستقل بإنعامِ النَّظر في التركيب وتقصِّي دقائقه ما أمكن ذلك.

الكلمات المفتاحية: المآخذ النحوية، شراح الصَّحيفة السَّجادية، تعقّبات ابن معصوم المدني.

Abstract :

This research study " Syntactic Viewpoints of Ibn Ma`asum Al-Madani on Explicators of Al-Sahifa Al- Sajadiya" traces the viewpoints Al-Madani broaches in his " Terrain of Explicators in Explicating Al-Sahifa Al-Sajjadiya" to discuss the syntactic recommendations the Al-Sahifa explicators offer to manifest their attitudes .

He mentioned some phrases that expressed his violation of the grammatical guidance, most of them were characterized by sharpness and harshness. He mostly traced the grammatical guidance of Al-Shakh Al- Amili in his explication of the sacred Al-Sahifa Al-Sajadiya. Al- Madani tried to find a suitable place for himself among these pens . So he gains a kind of salience and prominence as objectivity is one of his attitude : accepting what he saw as appropriate to the context and in accordance with the meaning , rejecting some and sometimes seeking an independent opinion with careful examination of the composition and investigating its subtleties as much as possible.

Keywords: Syntactic Viewpoints , Explicators of Al-Sahifa Al- Sajadiya, Comments of Ibn Ma`asum Al-Madani .

المقدمة

يعنى هذا البحث الموسوم بـ (مآخذ ابنِ معصوم المدنيّ النَّحْويَّة على شُرَّاحِ الصَّحيفَةِ السَّجَّاديَّة) بتتبع المآخذ التي ساقهـا السيد المدني للتوجيه النحوي في كتابه (رياض السالكين في شرحِ صحيفة سيد الساجدين) على توجيهات شُرَّاح الصحيفة الذين تقدموه وعرضها وتحليلها وبيان الأُسس التي انطلق منها في مؤاخذته على التوجيه، وصحة ما استدلَّ بـه، وعوَّل عليه في مؤاخذاته.

ولا شكَّ في أَنَّ شرحه (رياض السالكين) من أَجلِّ الشروح، وأَكثرهـا شهرةً ومكانة، إِذ حظِيَ في عصره والعصور الذي تلته بمكانةٍ علميةٍ مرموقة، وحلَّ عند العلمـاء المحلَّ الأَوفى، وبتتبعي لهذا الشَّرح وجدتُ أَنَّ صاحبَه تعقَّب كثيرًا من الشروح المتقدمة عليه، وأبدى ملاحِظه على توجيهاتهم النحوية ؛ حرصًا منه على أَنْ يُحمَلَ كلامُ الإمـام السجاد عليه السلام على أَجزل التراكيب، وأَفصح الأَعاريب.

ولغرض دراسة هذه المآخذ والوقوف عليهـا ارتأيتُ أَنْ تُفرَشَ على النحو الآتي:

أَوَّلًا: منهجه في المآخـذ.

ثانيًا: مـآخذه في توجيه الاسم.

ثالثًا: مآخذه في توجيه الفعل وأسلوب الاستثناء.

رابعًا: مآخذه في توجيه الجملة وشبهها.

خامسًا: مآخذه في توجيه الحرف .

أولًا: منهجـــه في المآخذ

أ-ألفاظ المآخذ: أَورد السيد المدني في شرحه ألفاظًا متعددة، وعبارات متنوعة، تفصح عن مخالفته توجيهات الشُّراح، ورفضه لهـا، ومن هذه الأَلفاظ والعبارات: ((خبط صريح))[١]، ((لا يُخفى بُعده))[٢]، ((غلط فاحش))[٣]، ((فقد أَغرب))[٤]، ((لا وجهَ له))[٥]، ((فقد توهَّم))[٦]، ((أخطأ أو تعسَّف))[٧].

ب-أُسلـــوبه في المؤاخذة: اطَّلع السيد المدني على أَغلب الشروح التي تقدَّمته، فراحَ يتأمَّلهـا ويتفحَّصُ ما فيهـا من توجيهات نحوية، فغارَ في أَعماق التركيب ؛ لإيجـادِ توجيه نحوي مناسب لطبيعة نظم النص المبارك، فجادت عبقريَّتُه بآراء ومآخذ سديدة على مَنْ سبقه من الشُّراح، فاتَّخذ أُسلوبًا فيـــه حدّة في أَغلب مآخذه، فإذا أَراد أَنْ يذكر توجيهـًا لشارحٍ مـا فلا يُصرِّحُ باسمه أَبدًا وإنَّمـا يقول: (وقول بعضهم)، و (من قال)، و(قول بعض شُرَّاح الصحيفة)، ولا يتحرَّج من التهكم على صاحب القول، ونسبة الخطأ له، ووصمه بعدم معرفةِ أُصول النحو، وبتتبعي لآراء الشُّرَّاح وجدتُه أكثر تعقبًا لكلام الشيخ العاملي (ت ١١٠٤هـ)، ويردُّ عليه بأُسلوبٍ شديد اللهجة غالبًا، ومن ذلك قوله: ((وإنَّ مَنْ كانَ هذا مبلغُه في علمِ النحو لجديرٌ أَنْ يقعدَ مع صغار المتأدبين لا أَنْ يتصدّى لشرحِ كلامِ المعصومين))[٨].

وعدم تصريح السيد المدني باسم الشارح صعَّبَ مهمة البحث عن صاحب التوجيه المردود، فقد بحثتُ عن التوجيه الذي تعقَّبه المدني في الشروح المطبوعة المتوافرة التي سبقته، ولم أجد بعضًا من أصحاب هذه التوجيهات، فأكثر الشروح التي بين أيدينا جاءت ناقصة، ومنها مفقودة، ومنهـا لم ترَ النورَ بعد. ليت أقلام المحققين والباحثين تخطُّهـا.

ثانيًا: مـــآخذه في توجيـــــه الاسم

(أيٌّ) شرطيَّةٌ أم موصولة

في قول الإمـــام السَّجاد عليه السلام: ((**اللهُمَّ وأَيُّمـــا غازٍ غزاهم مِنْ أَهـــل مِلَّتِكَ، أَو مُجاهِدٍ جاهَدَهُم مِنْ أَتباعِ سُنَّتِكَ ليَكُونَ دِينُكَ الأَعلى، وحِزبُكَ الأَقوى، وحظُّكَ الأَوفى فَلَقِّهِ اليُسرَ**))[٩].

وجَّه الشيخُ العاملي (أَيٌّ) على أَنَّهـــا موصولة كـ (الذي)، مرفوعة على الابتداء، و (مـــا) زائدة، وجملة (غزاهم) من الفعل والفاعل والمفعول صلة (أَيٌّ)، والفاء رابطة لشبه الجواب بشبه الشرط، و (لَقِّهِ) خبر (أَيٌّ) [١٠].

ويرى السيد المدني أَنَّهـــا شرطيَّةٌ لا غير، و(غزاهم) جملة الشرط، وجوابه (لقِّه اليُسر)، والفاء رابطة لجواب الشرط[١١].

وآخذ السيد المدني الشيخَ العاملي على توجيهه (أيّ) موصولة، واصفًا التوجيه بالغلط الصريح، معوِّلًا في ذلك على الصناعة النحوية، إذ استدلَّ على كون (أيّ) شرطية بدليلين: الأَوَّل: وجود الفاء في جواب الشرط، والآخر: إضافة (أَي) إِلى نكرة[١٢].

وأجـــاز السيد النائيني (كان حيًّا سنة ١١٣١هـ) الوجهين في إِعراب (أَي)، ودفع حجةَ السيد المدني؛ بأَنَّ الإِضافةَ إِلى نكرة في تركيب الدعاء غيرُ مُسَلَّمَةٍ عنده ؛ لجواز أَنْ تكونَ (ما) في (أَيُّما) هنا موصولة حُذِف صدر صلتها، والمعنى: أَيُّ الذي هو غاز على معنى: أَيُّ القوم أو الجند هو غاز[١٣].

وعند إِنعام النظر في تركيب النص أَجد أَنَّ الأَنسبَ والأَقرب له أَنْ تكـــونَ (أَيٌّ) شرطية لا موصولة، لِما استدلَّ به السيد المدني، ولتفصيل استدلاله وتعضيده نقول:

أَوَّلًا: إِنَّ الفاء الرابطة لشبه الجـواب بشبه الشرط مختصَّةٌ بالدخول على الخبر، كقولنا: (مَنْ يزورني فمسرورٌ)، فـ(مَنْ) اسم موصول مبتدأ دالٌّ على العمـوم والإِبهام، وبعده (يزورني) كلام معناه مستقبل له نتيجةٌ مترتبةٌ على حصوله و (مسرورٌ) خبر لـ (مَنْ)، وقد دخلت الفاء عليه ؛ لشبهه بجواب الشرط، وما وجَّهه العاملي - في سياق الدعاء- على أَنَّه خبرٌ دخلت عليه الفاء هو فعل الأَمـر (لَقِّه) أفضى ذلك إِلى وقوع الجملة الطلبية خبرًا، وهو محلُّ خلافٍ بين النحويين فمنهم من يلزم التقدير لصحة الحمل، ومنهم مَنْ يُجَوِّز، ومنهم من يمنعه محتجًّا بأَنَّ الخبر لا بدَّ من كونه محتملًا الصدق والكذب(١٤). وتخريج كلام المعصوم عليه السلام على الوجه البعيد المتكلف والمختَلف فيه، وترك الوجه الظاهر أمـر غير مُستساغ .

ثانيًا: (أَيّ) الموصولة لا تُضـاف إِلا إِلى المعرفة على مذهب جمهـور النحويين سوى ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، وابن الصائغ (ت٧٢٠هـ)، فقد جوَّزا إِضافتـها إِلى النكرة نحو قولنا: أَكرم أَيَّ رجلٍ هو أَفضل(١٥).

وعدم جواز إِضافتها إِلـى النكرة ناجمٌ من أَنَّ معنى (أَي) مع المضاف إليه يوازي (الَّذي)، وهو واحدٌ معيَّن، فلا بُدَّ من أَنْ يُضافَ إِلى المعرفة ليزولَ الإِبهـام، يقول السهيلي (ت ٥٨١هـ): ((إِنَّ (أَيّ) لا تكون بمعنى الَّذي حتى تُضافَ إِلى معرفة؛ إِذ من المحـال أَنْ تكونَ بمعنى (الَّذي)، وهو نكرة، والَّذي لا يُنكَّر، وهذا أَصلٌ يُبنى عليه في (أَيّ)))(١٦)، وفي الدعاء أُضيفَت (أيُّ) إلى نكرة (غاز)، وهذا يدلُّ على عدم كونها موصولة بحسب تنظير النحويين.

ومـا احتمله السيد النائيني بجواز إضافة (أيّ) في عبارة الدعاء إلى معرفة حملًا لـ (ما) في (أيُّما) على الموصولية يصحُّ فيما لو لم تكن (أَيّ) موصولة، أَمَّا إذا كانت

موصولة فلا يتناسب مع ظاهر التركيب فكيف تكون صلة (أيّ) الموصولة اسم موصول(ما) أيضًا؟ وكيف يستقيم المعنى عندئذ؟!

ونخلص مما تقدَّم أَنَّ (أَيّ) في عبارة الدعاء ليست موصولة، فهي شرطيَّة والفاء رابطة لجواب الشرط لا شبهه، وهـــو ما اقتصر عليه السيد محمد باقر الموسوي الشيرازي (ت ١٢٤٠هـ) في شرحه للصحيفة المباركة[١٧].

توجيـــــــه رواية (أوكدَ) مفتوحة

قال الإمـــام سيد الساجدين عليه السلام: ((**فلعَلَّ بعضَهم برحمتِكَ يرحمُنِي لسُوءِ موقفي، أَو تُدرِكُهُ الرِّقَّةُ عَلَيَّ لِسُوءِ حالِي فَيَنالَني مِنهُ بدعوةٍ هي أَســـمعُ لديكَ مِن دعائِي أَو شفاعةٍ أوكدُ عندكَ مِنْ شفاعتِي تـــكونُ بهـــا نجاتي مِنْ غضبِكَ وفوزتِي برضاك**))[١٨].

(أَوكَدُ) على الرواية المشهورة جاءت مضمومةً، ووُجِّهَت على أَنَّهـــا خبرٌ لمبتدأ محذوف يفسرُه السياق، تقديرُه (هي)، والجمـــلة الاسمية (هي أوكدُ) في محل جرٍّ نعتًا لـــ (شفاعةٍ)[١٩].

ورُويت (أوكدَ) بفتح الدال أيضًا[٢٠]، ورأى العاملي أَنَّهـــا خبرٌ لـــ (تكون) محذوفة دلَّت عليـــها (تكون) بعدهـــا، والجملة (تكون أوكدَ) في محل جرٍّ على أَنَّهـــا نعتٌ لـــ (شفاعة)[٢١].

فالعـــاملي نظر إلى سياق التركيب، فقدَّر (تكون) على نسقِ (تكونُ بهـــا نجاتي) بعدها، كما وُجِّهت رواية الرفع (أوكدُ) على أَنَّهـــا خبرٌ لمحذوف (هي)، على نسق (هي أَسمعُ) قبله، حتى يكون التركيب متناسقًا فيما يرى .

أَمـــا المدني فقد وجه رواية (أَوكدَ) من باب النعتِ بالمفرد لا بالجملة، إذ ذكـــر أَنَّ (أَوكدَ) نعتٌ لــ (شفاعةٍ)، وحُرِّكَ بالفتح ؛ لأَنه ممنوع من الصرف ؛ لعلَّةِ الوصفية ووزن الفعل[٢٢].

ولم ينل توجيه العاملي قبولَ المدني، واتَّبعَ في رفضه طريقةً تخالف المعتاد عنده، فهو غالبًا ما يُفَصِّل المآخذ على التوجيه، واكتفى هنا بنقل رأي العاملي، ووصفه بـ ((لا يكاد يُقضى العجبُ منه))[٢٣] .

ولعلَّ ما حدا المدني إلى رفض توجيه العاملي والتعجب منه هو أنَّ صاحبه – العاملي- أغفل عن كون (أوكدَ) ممنوعة من الصرف، فتوهَّم أَنَّها منصوبةٌ، فراح يُقَدِّر لها (تكون) قبلها على نسق (تكون بها نجاتي) فوقع في تعسُّفٍ شديد، وتكلُّفٍ ما عليه مزيد ؛ للأسباب الآتية:

١-لا أجدُ تناسقًا تركيبيًا بتقدير (تكون) محذوفة ؛ إذ تركيب (تكون بها نجاتي) ليس مُشاكِلًا التركيب الذي قبله على تقدير (تكون أوكدَ عندك) في انتظامه وبنائه الفني بخلاف التناسق الظاهر في تقدير مبتدأ على رواية (أوكدُ) بالرفع ؛ ففيه (هي أسمعُ لديك) على نسق (هي أوكدُ عندك) في النظم.

٢-المقرر عند النحويين أَنَّ (كان) لا تُحذفُ مع اسمــها ويبقى خبرها سوى بعد (إِنْ) أو (لو)[٢٤] ولم أَرَ في كلماتهم مــا يوحي بحذفهــا في أَمثال عبارة الدعاء .

٣- حمل الكلام على التقدير والحذف من دون ضرورة لا داعي إليه، فحمله على الظاهر كما في توجيه المدني ألطف وأليق.

توجيـــــه (هـــــا) في رواية (ابتُزُّهـــــا)

قال الإمـــام زين العابدين عليه السلام((**اللهُمَّ إِنَّ هَذا الْمَقامَ لِخُلَفَائِكَ وَأَوْصِيائِكَ وَمَوَاضِعَ أُمَنَائِكَ فِي الدَّرَجَةِ الرَّفِيعَةِ الَّتِي اخْتَصَصْتَهُم بِهَا قَد ابتَزُّوهَا، وأَنتَ الْمُقَدِّرُ لذلك**))[٢٥].

في النسخة المشهورة للصحيفة المباركة ضُبطت (ابتَزُّوهـــا) بفتح التاء على البنـــاء للمعلوم، فيكون الضمير المتصل (الواو) هو الفاعل، وضمير التأنيث (ها) المفعول بـــه، والمعنى أنَّ مقامهم عليهم السلام ومنزلتهم الرفيعة قد استلبوها وأخذوهـا قهرًا.

وفي نسخة أُخـــرى ضُبِطت (ابتُزُّوهـــا) بضمِّ التاء بالبناء للمجهـــول[٢٦]، وقد رأى السيد الدامـــاد (ت ١٠٤١هـ) في توجيه هذه الرواية أَنَّ (هـــا) حينئذٍ حرف تنبيه أَو كلمة دعوة لا ضمير تأنيث[٢٧]، وتبعه في هذا التوجيه العلامة محمد بن المرتضى الفيض الكاشاني (ت١٠٩١هـ)[٢٨].

أَمَّا السيد المدني فقد رأى أَنَّ (هـــا) ضمير نصب على أَنَّـــه مفعولٌ به ثان للفعل (ابتزَّ) ؛ لأَنَّه بمعنى سلب، والفعل سلب يتعدّى إلى مفعولٍ تارة، نحو: (سلبْتُ زيدًا)، وإلى مفعولين أُخرى كقوله تعالى: ((**وَإِنْ يَسْلُبْهُم الذُّبابُ شيئًا لا يَستنقِذُوهُ**)) { سورة الحج، من الآية: ٧٣} فـالفعل (سلب) نصب مفعولين أولهما الهاء في الفعل، والآخـــر (شيئًا)[٢٩].

وردَّ السيد المدني توجيهي السيد الداماد والعلامة الكاشاني بقوله: ((وممّا لا يكـــاد يُقضى منه العجب ما وقع لبعض أَكـــابر السادة في تعليقته وتبعه على ذلك بعض الأَفاضل من العجم من أَنَّ (هـــا) على رواية البناء للمجهول في ابتُزوها كلمة تنبيه أو كلمة دعوة لا ضمير تأنيث، وهـــو كلام يحقُّ أَنْ يُنشد عند سماعه: قد أُفسِدَ القولُ حتى أُحمِدَ الصّممُ، والله المستعان))[٣٠].

ويبدو أنَّ توجيهي الداماد والكاشاني مبنيان على توهُّمِهمـا أنَّ الفعل (ابتزَّ) يتعدّى إلى مفعولٍ به واحد لا إلى مفعولين، ففي الرواية المشهورة (ابتَزُّوهـا) تعدَّى إلى واحد فنصب الضمير (هـا) لكنهما حين جاءا إلى رواية (ابتُزُّوهـا) بالبناء للمجهول عَدُّو (الواو) نائبًا عن الفاعل، وأُشكل عليهما توجيه (ها)، فوجهاه على أَنَّه حرف تنبيه أو كلمة دعوة، ولم يفطِنا إلى أنَّ الفعل (ابتزَّ) في هذا التركيب يتعدى إلى مفعولين، فأَصله (ابتزّوهموها)، فلمَّا حُذف الفاعل للعلم به ناب المفعول الأَوَّل (هم) مناب الفاعل وتحوَّل واوًا؛ لأَنَّه في موضع الرفع، وبقي الـ (ها) منصوبًا على حاله على أَنَّه المفعول الثاني.

واستدلَّ السيد المدني على مجيء الفعل (ابتزَّ) متعديًا لمفعولين بما قاله الشاعر أبو داود بن حرير[٣١]:

الجـودُ أَحسنُ مَسًّا يا بني مطرٍ مِن أَنْ يبتزكموهـا كفَّ مستلب

أي يبتزكم الأَموال ويسلبكموهـا، فالكاف المفعول الأَوَّل، و(هـا) المفعول الثاني[٣٢].

واحتج السيد محمد باقر الشيرازي على أنَّ (ها) ليس حرف تنبيه؛ بأنَّ (هـا) التنبيه لا يُؤتى بعدهـا واو العطف أو الحال، وفي تركيب الدعاء جاء (هـا) مشفوعًا بجملة (وأَنتَ المُقَدِّرُ لذلك)، فالواو حالية، أي والحال أَنَّك أَنت المُقَدِّر لذلك فيما يرى[٣٣].

ولعلَّ تعلَيله مستشَفٌّ من ذوقه اللغوي، ونظره إلى نظم الدعاء، فلم أعثر فيما اطلعتُ عليه على هذا التنظير في المدونة النحوية.

وزيادة على ما ذُكِرَ لم أَجد فيما اطلعتُ عليه من كتب النحو، أو أساليب العرب في كلامهم أنَّ تدخلَ (ها) التنبيه على الفعل، إذ كثُر مجيئُهـا مع اسم الإشارة، و مع

(أيّ) في النداء، ومع ضمير الرفع المنفصل، نحو: (ها أنا ذا)، ومع اسم الله عزَّ وجلَّ في القسم، نحو: (ها الله لأَفعلنَّ).

ومآخذ المدنيّ في توجيه الاسم كثيرة[٣٤] أعرضْتُ عن ذكر أمثلة أخرى ؛ لضيق مساحة البحث.

ثالثًا: مــآخذه في توجيه الفعل وأسلوب الاستثناء

توجيــه رواية (تضلُّنا) و (يستزلُّنا) بالرفع

في قــول الإمام عليه السلام: ((**إنْ وَعَدَنَا كَذَبَنَا، وإنْ مَنَّانَا أَخْلَفَنَا، وإلَّا تَصرِفْ عَنَّا كَيدَه يُضِلَّنا، وإلَّا تَقِنَا خَبَالَه يَسْتَزِلَّنا**))[٣٥].

(يُظلَّنا) على رواية الصحيفة المشــهورة جاء بفتحِ اللام على أَنَّه جوابٌ للشرط المكوَّن من (إنْ) الشرطية المدغمة بـ (لا) النافية، وفعل الشرط (تصرفْ) المجزوم، وأَصلُ (يُضِلَّنا) (يُضلِلْنا) بالجــزم، فأُدغمت اللامُ الأولى في الثانية – كراهيَّة اجتماع المثلين- وحُرِّكَت الثانيةُ لالتقاء الساكنين، ففُتِحت ؛ لأَنَّه أَخفّ الحركات، وكذلك (يَسْتَزِلَّنا) جوابُ شرط لـ (إنْ) المدغمة مع (لا) وفعل الشرط (تَقِنا)، وما جرى على (يُضِلَّنا) جارٍ أَيضًا على (يَستَزِلَّنا)[٣٦].

وثبتَ في بعض نسخ الصحيفة المباركة (يُضِلُّنا) و (يَستَزِلُّنا) بضم اللام المشددة[٣٧]، واختلف شُرَّاحُ الصحيفة في تخريج هذه الرواية، فذهب السيد الدامــاد إلى أَنَّ جوابَ الشرط حينئذٍ محذوف دلَّ عليه سياقُ النص، وأنَّ (يُضِلُّنا) و (يَستَزِلُّنا) مفسرةٌ للجواب المحذوف، ورأى أنَّ في الحذف مسلكًا بلاغيًا لطيفًا، يقول: ((الجملة مفسرة للجواب المحذوف المدلول عليه بالكلام، وهذا أبلغ ؛ فإِنَّ في الحذف فخامةً، وذهابًا للوهم كُلَّ مذهب، ويعلم منه أَنَّه يفعلُ بهم إِذ ذاك ما لا يدخلُ تحت الوصف،

فمغزى القول وتقديره: وإِلَّا تصرف عنا كيده تُصبنا داهيةٌ كبيرة، وهي أَنَّه تُضِلُّنا على عامَّةِ التقادير وجميع الأَحوال، ولا يكون لنا في ذلك محيص أَصلًا))[٣٨].

واستدلَّ الداماد على تخريجه ؛ بأَنَّ حذف جواب الشرط لدلالة الكلام عليه طريقة مسلوكة للبلاغة في لغة التنزيل، ومنها ما ورد في قوله تعالى: ((**لَولا رِجَالٌ مُؤمِنونَ ونِسَاءٌ مُؤمِنَات**)) {سورة الفتح، من الآية: ٢٥}.

ويقول السيد الجزائري في توجيهه هذه الرواية: ((والرفعُ كما في بعض النسخ على أَنَّه جوابٌ بتقدير مبتدأ))[٣٩].

ويُفهم من قوله أنَّ جملتي (يُضِلُّنا) و (يَستَزِلُّنا) وقعتا خبرًا لجملة اسمية، هي جواب للشرط، فالتقدير فيما يبدو: إِلَّا تصرفْ عنَّا كيدَه فهو يُضِلُّنا، وإِلَّا تَقِنَا خَبَالَه فهو يَسْتَزِلُّنا.

ورأى المدني توجيهًا آخر للرواية، إذ ذكر أنَّ جملتي (يُضِلُّنا) و (يستزلُّنا) هما جوابا الشرط، لتوقف مضمونيهما على حصول الشرط، وأَنَّهما مجزومتان لكنَّه لَمَّا اضطر إِلى تحريكهما حُرِّكَتا بحركتيهما الإِعرابيتين المستحقتين لهما في الأَصل وهي الضمة[٤٠]، كما قيل في توجيه رفع الفعل (لا يَضُرُّكم) في القراءةِ المشهورة من قوله تعالى: ((**وإِنْ تَصبِروا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شيئًا**)) {سورة آل عمران، من الآية: ١٢٠} في أحد توجيهاتها[٤١].

وآخذ المدني الداماد على توجيهه هذه الرواية، رادًا رأيه بما يلي[٤٢]:

أَوَّلًا: دعوى حذف جواب الشرط في مثل هذا التركيب مردودة بنص سيبويه وأئمة العربية أَنَّه لا يُحذف جواب الشرط الجازم إلا وفعل الشرط ماض، فكيف يجعل الداماد ذلك داخلًا في قاعدة حذف الجواب ؟!!

ثانيًا: تقدير الدامــاد لجواب الشرط المحذوف لا يدلُّ عليه دليلٌ ولا قرينة، إذ لا يستدعيه نظم التركيب أَصلًا، بل الجواب هو (يُضِلُّنا) و (يَستَزِلُّنا) ؛ لتوقف مضمونهــا على حصول الشرط .

ثالثًا: تصريح النحويين بأَنَّ شرط الدليل اللفظي أَنْ يكونَ طبق المحذوف لفظًا ومعنى، نحــو: (زيدًا اضربه)، أو معنى إِنْ تعدد اللفظ، نحو: (زيدًا مررْتُ بــه)، أَي: جاوزت، ومــا قدَّره الداماد من الجواب أَعمُّ ممــا زعم أَنَّه دليلٌ لفظي عليه، فكيف يكونُ مدلولًا له؟!!

ويبدو لي أَنَّ توجيه الدامــاد ناجمٌ من توهمه أَنَّ حذف جواب (لولا) كحذف جواب (إِنْ) الشرطية في هذا التركيب، فراح يستشهد بالآية المباركة ((**لولا رجالٌ مؤمنون ونساءٌ مؤمنات**)) وأمثالهــا على صحة حذف جواب (إِنْ) الشرطية، والنحويون لم يشترطوا في حذف جواب (لولا) سوى أَنْ يدلَ عليه دليل إِمَّا من المعنى وإِمَّا من لفظ يتقدم عليها يدلُّ على الجواب[٤٣]، في حين أَنَّهم ألزموا توافر شرطين لصحة حذف جواب (إِنْ) ونظائرها، الأَوَّل: أَن يتقدم عليه أو يكتنفه ما يدلُّ عليه، والآخر: أَنْ يكون فعل الشرط ماضيًا لفظًا أو مضارعًا مقرونًا بلم، ولا يكون مضارعًا إلا في ضرورة الشعر[٤٤]، يقول سيبويه (ت١٨٠هـ): ((وقبُح في الكلامِ أَنْ تعملَ (إِنْ) أو شيء من حروف الجزاء في الأَفعال حتى تجزمه في اللفظ ثُمَّ لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله، ألا ترى أَنَّك تقولُ (آتيك إِنْ أتيتني) ولا تقول (آتيك إِنْ تأتني) إِلا في شعر))[٤٥].

ويُفهم من كلامه أَنَّه إِذا دخلت (إِنْ) أو إحدى أخواتها على الفعل المضارع، فلا تُجيز العربُ حينئذ حذفَ جواب الشرط بل وجب أَنْ يأتي بعد فعل الشرط

المضارع، بخلاف ما إذا كان فعل الشرط ماضيًا، فحينئذ يجوز حذف جواب الشرط إذا تقدم ما يدلُّ عليه، فالعربيُّ يقول: (آتيك إنْ أَتيتني) ؛ لأن فعل الشرط ماضٍ، فلا ضيرَ من حذف الجواب إذا تقدَّم ما يدل عليه، وهو (آتيك)، والتقدير عنده: آتيك إنْ أتيتني آتيك، في حين لا يقولُ: (آتيكَ إنْ تأتني) ؛ لأَنَّ فعل الشرط مضارعٌ فوجب عندهـا ذكر الجواب وعدم حذفه .

وأجاز النحويون حذف جواب الشرط مع كون فعل الشرط مضارعًا شريطةَ أنْ تسدَّ مسدَّ الجواب جملةٌ تدلُّ على الجواب ولا يستقيم المعنى بجعلهـا هي الجواب، وسوَّغوا حذف الجواب عندئذٍ ؛ بأنَّه ((لَمَّا سدَّ شيءٌ مسدَّه كأنَّه لم يُحذف))[٤٦]، ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: ((**وإِنْ يُكذِّبوكَ فقد كُذِّبَتْ رسلٌ من قبلِكَ**)) {سورة فاطر، من الآية: ٤}، والتقدير: وإنْ يُكذِّبوك فتسلَّ أو فلا تحزن، فقد كُذِّبت رسل من قبلك، ولا يستقيم المعنى بعدِّ (فقد كُذِّبَت رسلٌ من قبلك) هي الجواب الحقيقي ؛ لأنَّها ليست مترتبة على ما قبلها[٤٧].

ولا يمكن حملُ عبارة الدعاء على ما تقدّم ؛ فما بعد فعل الشرط (يُضِلُّنا) و (يستزِلُّنا) يستقيم المعنى بعدِّهما الجوابين الحقيقيين لا ما يدلّان عليه ؛ إذ عدم صرف كيد الشيطان عنَّا يترتب عليه وقوعنا في الضلالة، وعدم الوقاية من خَباله يترتب عليه أيضًا وقوعنا في الزلل.

وإذا نظرنا في كتب التفسير نجد أَنّ هناك قراءاتٍ مماثلةً لتركيب رواية رفع (يُضِلُّنـا) و (يستزلُّنـا) الواردة في الدعاء، ففي قوله تعالى – مثلًا-: ((**أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الموتُ**)) {سورة النساء، من الآية: ٧٨}، قُرِئَ (يُدرِكُكُم) بالرفع[٤٨]، حيث ذكر ابن مجاهد فيما نقله ابنُ جني (ت٣٩٢هـ) أَنَّ أَمثال هذا التركيب مردودٌ في

العربية [٤٩]، وقد تعقبه ابنُ جني قائلًا: ((هو لعمري ضعيف في العربية وبابه الشعر والضرورة إلا أَنَّه ليس بمردود ؛ لأَنَّه قد جاء عنهم، ولو قال إِنَّه مردود في القرآن لكان أَصح معنى ؛ وذلك أَنَّه على حذف الفاء كأَنَّه قال: (فيُدركُكُم الموتُ)[٥٠].

فواضحٌ من كلام ابن جني أَنَّ هذا التركيب وأَمثاله ضعيفٌ في العربية ؛ فهو مقصور على ضرورة الشعر، وقد رفض أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) توجيه القراءة على حذف الجواب، يقول: ((وإذا حُذِف الجوابُ، فلا بُدَّ أَنْ يكونَ فعلُ الشرط ماضيَ اللفظ، فتخريج هذه القراءة على هذا يأباه كون فعل الشرط مضارعًا))[٥١].

ومما ورد في الشعر العربيّ مشابهًا لتركيب رواية الدعاء قول المتنبيّ[٥٢]:

تَلَذُّ لَه المُروءَةُ وَهِيَ تُؤذِي وَمَنْ يَعْشَقْ يَلَذُّ لَهُ الغَرَامُ

حيث ورد (يلذُّ) بالرفع، وجاء فعل الشرط (يعشقْ) فعلًا مضارعًا، فيمكن تخريجه على حذف الفاء، كأَنَّه قال: (فيلذُّ) على قياس تخريج قراءة (يدركُكُم) .

ومـا وجَّهه الجزائري من أنَّ جملتي (يُضِلُّنا) و (يَستَزِلُّنا) في سياق الدعاء وقعتا خبرًا لجملة اسمية هي جواب للشرط فيه نظر؛ إذ يلزم عندئذ تقدير فاء رابطة محذوفة ؛ فالجواب صار جملة اسمية ودخول الفاء الرابطة عليها واجب، ولا تحذف الفاء إلا في ضرورة الشعر كما أقرَّه النحويون[٥٣]، والإمام السجاد(عليه السَّلام) أفصح الخلق في زمانه، وحملُ كلامه على شيءٍ يختصُّ بالضرورة غير صواب، ثُمَّ ما الداعي إلى تقدير مبتدأ وجعل الجواب جملة اسمية ما دام ارتكاب الضرورة – وهو حذف الفاء– فيه موجودًا أيضًا، فالأَولى أنْ يكون التقدير: فيُضِلُّنا على قياس توجيه ابن جني للقراءة القرآنية (فيُدركُكُم).

ويبدو أنَّ هذه الرواية لا يمكن توجيهها – مع الحفاظ على فصاحة التركيب – إلا بمثل ما وجَّهه المدني من أنَّ الفعلين مجزومـان لكنَّه لَمَّا اضطُرَّ إلى تحريكهما حركا بالعلامة الأصلية، وهي الضمة على الرغم من أنَّ هذا التخريج لم أجد لـه نظيرًا سوى ما تفرَّد بنقله العكبري[٥٤] في تخريجه وجه ضم راء الفعل (لا يَضُّركم) في القراءةُ المشهورة من قوله تعالى: ((**وإِنْ تَصبِروا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شيئًا**)).

وما أركن إليه أنَّ هذه الرواية ضعيفة ؛ فلا وجه ظاهر لها في قواعد اللغة نطمئنُّ على حمله عليـه . والله أعلم بمقاصد أوليائه.

توجيه الاستثناء بين الانقطاع والتفريغ

يقول الإمام ﷺ: ((**ولا تَرْفَعْنِي فِي النَّاسِ دَرَجَةً إِلَّا حَطَطْتَنِي عِنْدَ نَفْسِي مِثْلَهَا**))[٥٥].

وجَّه العاملي الاستثناء في النص المبارك على الانقطاع، و(إلّا) هنا حرف استثناء بمعنى (لكن)، وجملة (حَططْتني) نابت مناب المستثنى، وألفى لهذا الأسلوب أُسلوبًا مماثلًا له في كلام العرب، وهو قولهم: (ما زادَ إِلّا نَقَصَ)، و (ما جاءني إِلَّا فَعَل كذا) ونحوهما[٥٦].

لم يرق للمدني هذا التوجيه ؛ إذ عدَّه غلطًا صريحًا، ورأى في هذا التركيب أَنَّ الاستثناء فيه مُفَرَّغ من حال عامّة محذوفة هي المستثنى منه، والمستثنى محلُّه النصب على الحاليّة، والتقدير: لا ترفعْنِي فيما بين الناس درجةً في حالٍ من الأَحوال إِلَّا حال حطِّك لي عند نفسي حطًّا مثل تلك الدرجة في المقدار من الكميّة المعنوية[٥٧] وتابعه في هذا التوجيه السيد الشيرازي [٥٨].

وسجَّل المدني على توجيه العاملي ثلاثة مآخذ(٥٩):

الأَوَّل: الاستثناء مفرَّغ من حالٍ عامَّة محذوفة فالتقدير: لا ترفعْنِي فيما بين الناس درجةً في حالٍ من الأَحوال إِلَّا حال حطِّك لي عند نفسي حطًّا، فعلى وفق هذا التقدير يكون الاستثناء متصلًا عند ذكر الحال العامّة (المستثنى منه) ؛ فالمستثنى (حال حطِّك لي ...) بعضٌ من المستثنى منه (الحال العامة)، فكيف عدَّه العاملي استثناءً منقطعًا؟!

و**الثاني**: لا مُوجِبَ لجعل الجملة (حططْتَنِي) نائبةً مناب المستثنى، بل هي المستثنى نفسه، وتُعرَب في محلِّ نصبٍ على الحال، و (إِلّا) أداة مُلغاة عن العمل أو عن التوصُّل بها إِلى العمل.

و**الثالث**: لا مقاربة بين المثال المصنوع الذي ذكره العاملي (مــا زاد إِلّا نَقَصَ) وعبارة الدعاء ؛ فالاستثناءُ في تركيب الدعاء لا يحتمل سوى التفريغ والمثال المذكور لا يصحُّ فيه التفريغ قطعًا ؛ إِذ لا يمكن تسليط العامل (زاد) على المستثنى ؛ فلا يُقال: (زادَ النقصُ) بخلاف عبارة الدعاء ؛ فالعامل في الجملة الحالية (حططْتَنِي) هو الفعل (ترفع)، فضلًا عن ذلك أنَّ كل استثناء منقطع تكون فيه أداة الاستثناء (إِلَّا) بمعنى (لكن)؛ لأَنَّه للاستدراك ودفع توهّم دخوله في الحكم السابق، ولو قدرت (إِلَّا) في عبارة الدعاء بمعنى (لكن) لفسد المعنى ؛ إِذ ليس المراد (ولا ترفعني في الناس لكن حطَّني عند نفسي، بخلاف المثال المصنوع ؛ إِذ يصحُّ فيه استبدال (إِلّا) بـ (لكن)، فيُقال: (ما زاد لكن نقص).

وعلى الرغم مما في تخريج المدني من تأويل وتقدير إِلَّا أَنَّه أَقرب إِلى نظم النص المبارك، وأَوفق له من حيث المعنى . وعند التأمُّلِ في أسلوب عبارة الدعاء أرى أنَّ هذا الأُسلوب أَشبه بالشرط والجزاء ؛ إِذ مضمون ما بعد (إِلَّا) متوقف على حصول

مضمون ما قبلها، فكأَنَّ معنى التركيب: إِنْ رفعْتني في الناس درجةً فحطَّنِي عند نفسي بمثلهـا، فصيغ ما قبل إلّا ومـا بعدهـا صوغَ الشرطِ والجزاء، فهو كقولهم: (وما أتيتُه إِلَّا أَتاني) أي: إِنْ أتيته، أتاني، ولعلَّ هذا ما سوَّغ لجملة (حططتَني) في عبارة الدعاء إعرابهـا حالًا على الرغم من كون الفعل ماضيًا ؛ لتضمنه معنى الجزاء.

ومآخذ السيد المدني في توجيه الفعل وأسلوب الاستثناء كثيرة[٦٠]، لا يتسع المقام لتناولها جميعًا.

رابعًا: مآخذه في توجـــيه الجملةِ وشِبهِهـــا

توجيه جملة (يَخْتَدِعُهُم)

جاء في الصحيفة الشريفة: ((**فَلَوْلا أَنَّ الشَّيْطَانَ يَخْتَدِعُهُم عَنْ طَاعَتِكَ مَا عَصَاكَ عَاصٍ**))[٦١].

يقول العاملي في توجيه عبارة الدعاء: ((لولا: حرف امتناعٍ لوجودٍ، و (أَنَّ) ومـا بعدهـا في تأويلِ مصدرٍ مرفوع بالابتداء، وجملة (يَخْتَدِعُهُم) الخبر))[٦٢].

ويُفهَم من ظاهر كلامِه أنَّ جملة (يَخْتَدِعُهُم) هي خبر المصدر المؤوَّل من (أنَّ) وصلتها، وسَوَّغ ذكر الخبر هنا وعدم حذفه ؛ لدلالته على كون مُقيَّدٍ لا عام، إذ قال: ((وحيث لم يكن التعليق على نفس الشيطان بل على اختداعه لـم يستغْنِ عن الخبر ولم يجب حذفه كما في غيره))[٦٣].

أمَّا المدني[٦٤] فذهب إلى أنَّ (أَنَّ) واسمهـا (الشيطانَ) وخبرهـا (يُختَدِعَهُم) مؤوَّلةٌ بمصدرٍ يقع في محلِّ رفعٍ على أَنَّه مبتدأ، والتقدير: لولا اختداع الشيطان، وخبر المبتدأ فيـه خلاف بين النحويين، فمذهبُ الجمهور أنَّ الخبر في أمثال هذا

التركيب محذوف وجوبًا[٦٥]، والتقدير: لولا اختداع الشيطان لهم كائن أو ثابت، أو أنَّ المبتدأ لا خبر له هنا ؛ لاشتمال صلة (أنَّ) على المسند والمسند إليه[٦٦]، في حين ذهب الكوفيون إلى أَنَّ المرفوع بعد (لولا) فاعل فعل محذوف [٦٧]، والتقدير في عبارة الدعاء: لولا ثبت أنَّ الشيطان يختدعهم.

ونسب المدني إلى المبرد، والزَّجاج (ت٣١١هـ) موافقتهما لرأي الكوفيين في هذه المسألة، يقول: ((وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى الرفع على الفاعلية لـ (ثبت) محذوفًا، أَي: لولا ثبتَ أَنَّ الشيطانَ يختدعهم))[٦٨] .

والحقُّ أَنَّهما لم يذهبا هذا المذهب في (لولا) بل في (لو) ؛ فبتتبعي لآرائهما في (لولا) لم أجد لهما رأيًا مخالفًا للجمهور، فهذا المبرد يُصَرِّح بأَنَّ الاسم الذي بعد (لولا) مرفوع على أَنَّه مبتدأ لا على أَنَّه فاعل، يقول: ((اعلم أَنَّ الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، وخبره محذوف لما يدل عليه))[٦٩]، وفي (معاني القرآن وإعرابه) يقول الزجاج في صدد شرحه للآية المباركة: ﴿ **وَلَوْلا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ**﴾ [سورة البقرة، من الآية: ٢٥١]: ((و (دَفْعُ) مرفوعٌ بالابتداء))[٧٠]، أَمَّا (لو) فلمَّا كَثُرَ مجيء الفعل بعدها بخلاف (لولا) رُفِع ما بعدها على الفاعلية بإضمار فعل يفسره ما بعده، يقول المبرد: (((لو) لا تقعُ إِلَّا على فعلٍ فإِنْ قَدَّمْتَ الاسم قبل الفعل فيها كان على فعلٍ مضمر))[٧١]، ويقول الزجاج مُفسِّرًا قولَه تعالى: ﴿ **قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُم خَشْيَةَ الإِنْفَاقِ**﴾ [سورة الإسراء، من الآية: ١٠٠]: ((أَمَّا (أَنتُم) فمرفوعٌ بفعلٍ مضمر، والمعنى: قُل لو تملكون أَنتم ؛ لأَنَّ (لو) يقعُ بها الشيء لوقوع غيره، فلا يليها إِلّا الفعل، وإِذا وليّها الاسم عمل فيها الفعل المضمر))[٧٢].

وأعرض المدني بجانبه عن توجـــيه العاملي، وآخذه عليه أَشدَّ المؤاخذة واصفًا توجيهه بالخبط الصريح، معترضًا عليه ؛ بأَنَّ المؤوَّل بالمصدر المرفوع بالابتداء هو اسم (أَنَّ) (الشيطان) وخبرهـا جملة (يَخْتَدِعُهُم)، والتأويل: لولا اختداع الشيطان، فكيف تكون جملة (يختدِعُهم) أيضًا خبرًا للمصدر المؤوَّل؟![٧٣].

ويبدو أنَّ توجيه العاملي يصحُّ إِنْ حملنـاه على تفسير المعنى ؛ فجملة (يَخْتَدِعُهم) من حيث المعنى مغنية عن خبر المصدر المؤوَّل وسادَّة مسدَّه، أمَّا الحمل على تقدير الإعراب فلا يصحُّ حتمًا؛ لأَنَّ (يَخْتَدِعُهم) خبرٌ للناسخ (أَنَّ) .

توجيه شبه الجملة (على جميع الخلق)

في قول الإمـــام زين العابدين عليه السلام: ((**الْحَمْدُ لله الَّذِي اخْتَارَ لَنَا مَحَاسِنَ الْخَلْقِ، وَأَجْرَى عَلَيْنَا طَيِّبَاتِ الرِّزْقِ، وجَعَلَ لَنَا الْفَضِيْلَةَ بالْمُلَكَةِ عَلَى جَمِيْعِ الْخَلْقِ فَكُلُّ خَلِيْقَتِهِ مُنْقَادَةٌ لَنَا بِقُدْرَتِهِ**))[٧٤]

رأى العلّامةُ قاضي بن كاشف الدين اليزدي (ت ١٠٧٥هـ) أَنَّ شبه الجملة (على جميعِ الخلقِ) يصحُّ أَنْ ترتبطَ بـ (الفضيلة)، وفسَّر (المَلَكة) في عبارة الدعاء بمعنى الكيفية الراسخة الذاتية التي في مقابلة الحالة بمعنى الهيأة غير الراسخة، والباء فيـــها للإلصاق أو السببية، والمعنى: جَعَلَ لنا الأَفضليَّةَ على جميعِ الخلْقِ بالكيفيّة الراسخة الذاتية لنا من دونِ تجشُّمِ كَسْبٍ ومِنْ غَيْرِ إِمكـــانِ مُباينَةٍ[٧٥] .

ولم يلْقَ هذا التوجيه قبولًا لدى السيد ابن معصوم المدني ووصفه بالبعيد جدًا ؛ لعدمِ ملاءمته لسياق النص، وارتضى التعلق بـ (المَلَكَةِ)، وعُدِّيَت بـ (على) ؛ لمـا فيها مِنْ معنى التسلُّط والقدرة كمـا يُقَال: له عليه ملكةٌ[٧٦].

والمَلَكَةُ في اللغة تدلُّ على القوة والسيطرة والاقتدار والاستعداد الدائم، جاء في مقاييس اللغة: ((الميم والكاف واللام أَصلٌ صحيح يدلُّ على قوَّةٍ في الشيء وصِحَّةٍ، يُقال: أَمْلَكَ عَجينَهُ: قَوَّى عَجْنَه وشَدَّه، ومَلَّكْتُ الشيءَ قوَّيْتُه، والأَصلُ هذا))[٧٧]، والمَلْك والمِلْك بمعنى احتواء الشَّيءِ والقُدرة على الاستبداد به[٧٨] .

وتُطْلَقُ المَلَكة كذلك على ما يُقَابلُ العدم أو على ما يُقابلُ الحال، فإن قابلت العدم دلَّت على الوجود، وإنْ قابلت الحال دلَّت على الكيفية الراسخة[٧٩]، فالحال سريع الزوال، فإذا كُرِّر الفعلُ وجاء بعد دربةٍ وعناء وحذق حتى رسخ في موضعه صارَ ملَكَةً، فقيادةُ المركبة مثلًا تكون في بادئ الأمر حَالًا فإذا استُحكِمَت وأُتقِنَتْ صارت راسخة.

وعلى أصل معنى الملكة وهو القوة والقدرة فسَّر المدني معناها في سياق عبارة الدعاء، ورفض أنْ تكون بمعنى الكيفية الراسخة ؛ لأَن سياق المقام عنده لا يستوعب هذا المعنى، وتوجيه السيد المدني نطق به أيضًا السيد نعمة الله الجزائري؛ إذ قال: ((إطلاق المَلَكَة على الكيفية الراسخة اصطلاح طارئ، والإنسانُ منَّا إذا قَرَأَ مثلَ هذه الفقرة ينبغي أَنْ يقصد مَلَكَةَ هذه الأُمَّةِ المرحومةِ على جميع الأُمم))[٨٠].

ويبدو أَنَّ تفسير المَلَكة في كلام الإمام ﷺ بالكيفية الراسخة فيه لَيٌّ لعنق النص وتحميله ما لا يحتمل ؛ فالمتأمل في فِقْرات الدعاء يرى أَنَّه في سياق بيانِ أفضلية الإنسان وقدرته واستيلائه وقوَّته التي تفَوَّق بها على سائر المخلوقات ؛ بسبب نعمة العقل التي أودعها الله فيه، فبه استطاع أن يسخِّر الكونَ كُلَّه لمصلحته؛ فـ ((**فَكُلُّ خَلِيْقَتِهِ مُنْقَادَةٌ لَنَا بِقُدْرَتِهِ**))، والضمير (نا) المتكرر في عبارات الدعاء مرجعه إلى الإنسان بشكل عام، يقول العلامّة محمد جواد مغنية في تفسير المَلَكَةِ هنا: ((المَلَكَةُ

صفةٌ راسخةٌ في النفس، والمراد هنا – بقرينة السياق- أَنَّ في الإِنسان دون سواه استعدادًا عقليًّا يُؤهِّلُه لأَنْ يُسَخِّر الطبيعةَ في مقاصده))[٨١].

وأحسبُ أنَّ تعلُّق شبه الجملة (على جميع الخلق) بـ (الفضيلة) محتَمَلٌ أيضًا، ولا مبررَ للسيد المدني لرفضه على أنَّ المعنى: جعل الله سبحانه وتعالى لنا – نحن البشر- أفضلية على جميع الخلق بأنْ ملَّكنا ما لم يُمَلِّكْهم من العقل وسائر الممتلكات.

توجيـــه شبه الجملة (فِيَّ)

في قول الإِمـام السجَّادعليه السلام: ((**اللّهُمَّ لا تَدَعْ خَصْلَةً تُعَابُ مِنّي إِلّا أَصْلَحْتَهَا، ولا عائِبَةً أُؤَنَّبُ بهـا إِلَّا حَسَّنْتَها، ولا أُكْرُومةً فِيَّ ناقِصةً إِلَّا أَتْمَمْتُهـا**))[٨٢].

رأى الدامـاد أَنَّ الصوابَ روايةً ودرايةً كون (فِيْ) بسكون الياء، لا (فِيَّ) بتشديدهـا، وهو حرف جَرٍّ، و (ناقِصةً) مجرور به، وهي عنده صفة لموصوف محذوف تقديره: في مرتبةٍ ناقصةٍ غير تامَّة، أو في ملابسةٍ رذيلةٍ ناقصة للأُكرومة، أَي: مخرجة لهـا عن تمام درجاتها وكمال مرتبتهـا، واحتمل هذا التوجيه في حال كون (ناقصة) اسم فاعل من (نقص) المتعدي، فتكون الأُكرومة منقوصةً بهـا، وأَمَّا إِذا حُمِلَت (ناقصة) على المصدر مثل: الفاتحة والعافية والكاذبة فالمعنى عنده: ولا أُكرومة في نقصان إِلّا أَزحْتَ نقصانها وأَتْمَمْت كمالها[٨٣].

وشنَّع على مَنْ ضبط (فِيَّ) بتشديد الياء، ونصب (ناقصة) ؛ فهذا الضَّبْطُ عنده غير مقبول من حيث الرواية والتركيب، يقول: ((وَمِنَ القاصرينَ في عصرنا من لم يكن يستطيعُ إِلى إِدراك الغامضات والفصية عن مضائق المعضلات سبيلًا، فحرَّفها إِلى (فِيَّ ناقصةً) بإِضافة (فِيَّ) إِلى ياء المتكلم والتشديد والإِدغام، ونصب (ناقصة) على أَنَّها صفة (أُكرومة) المنصوبة على المفعولية فنشأ ذلك التحريف في النسخ الحديثة المستنسخة))[٨٤].

وذكر أَنَّ في رواية (فِيَّ ناقصة) فسادًا من جهة المعنى والتركيب، مستدلًّا على ذلك بحجتين(٨٥):

الأُولى: قضية العطف على (خَصْلة) في الجملة الأُولى مقتضاها أَنَّ تقدير الكلام: ولا تَدعْ مِنِّي أُكرومةً فِيَّ، فيجتمعُ (مِنِّي) و (فِيَّ)، فيرجعُ إِلى هجنة وخيمة.

والأُخرى: أَنَّ الفصل بين الموصوف (أُكرومة) والصفة (ناقصة) بالجارة ومجرورها (فِيَّ) مما يُعَدُّ هجينًا .

ورأى الكاشاني أنَّ (فِيَّ ناقصةً) بتشديد الياء، هو رسم أَغلب النسخ، وارتأى أنّ (ناقصةً) صفة لـ (أُكرومة)، ولا بأس عنده بالفصل حينئذٍ بين الصفة (ناقصةً) والموصوف (أُكرومةً) بشِبه الجملة (مِنِّي) ؛ كونه شائعًا ذائعًا عند النحويين(٨٦) .

وخشيةَ اجتماع (مِنِّي) و (فِيَّ) علَّق الكاشاني (مِنِّي) بالفعل (تُعاب)، يقول: ((الأُولى أَنْ يُجعل (مِنِّي) على هذا التقدير متعلقًا بـ (تُعاب) ؛ لأَنَّك لو جعلته متعلقًا بـ (خَصْلَة) أو (لا تدع)، لاجتمع هنا (مِنِّي) و (فِيَّ) فلا يكونُ مستحسنًا))(٨٧) .

أَمَّا المدني فذهب إِلى أَنَّ شبه الجملة (فِيَّ) مستقر في محلِّ نصبٍ على أَنَّه صفةٌ لـ (أُكرومة)، أي: أكرومة كائنةٌ فِيَّ، و (ناقصةً) بالنصبِ صفة ثانية لها، أَمَّا شبه الجملة (مِنيّ) في قوله عليه السلام: (تُعَابُ مِنِّي) فوجَّهه على أَنَّه لغوٌ متعلق بـ (تُعاب)، أَو مستقر على أَنَّه صفة لـ (خَصْلة)، أَو حال منها(٨٨).

وآخذ المدني الداماد على ردِّه توجيه (فِيَّ ناقصةً) روايةً ودراية، ووصف ما احتجَّ به الداماد بالقعاقع التي ليس لها طائل، ويمكن تلخيص مأخذه بما يلي(٨٩):

من جهة الرواية: تصويب رواية (فِيْ ناقصةٍ) وتخطئة رواية (فِيَّ ناقصةً) غيرُ

مُسَلَّم به ؛ إذ ثبت في أكثر النسخ ورود رواية (فِيَّ ناقصةً)، ومنهـا نسخة قبل عصر الدامـاد بنحو أربعمائة عام، وكذلك النسخة التي بخط ياقوت المستعصمي، ونسخة أُخرى قديمة تأريخ نسخها سنة اثنين وسبعمائة، وهذا يُفَنِّد ادّعاء الدامـاد تحريفهـا من بعض القاصرين في عصره.

من جهة الدرايـــة: دعوى الداماد بأَنَّ رواية (فِيَّ ناقصةً) تُفسد المعنى والتركيب غير مُسَلَّم بها أيضًا عند المدني، وقد دفع حجَّتَي الدامـاد بما يلي:

الأُولى: دعواه باجتماع (مِنِّي) و (فِيَّ) مدفوعة أوَّلًا: بكون العطف هنا من باب عطف الجمل لا المفردات ؛ وذلك بتقدير عاملٍ مدلول عليه بمـا قبله، والتقدير: ولا تدعْ أُكرومةً فِيَّ ناقصةً، فلا يلزم اجتماع الظرفين، وثانيًا: على تسليم كون العطف هنا من باب المفردات فإنَّه يلزم اجتماع الظرفين إذا جُعِل (مِنِّي) متعلِّقًا بـ (لا تدع)، ضرورة اقتضاء العطف اشتراك المتعاطفين في النسبة المفيدة، والمدني يمنع تعلّقه بـ (لا تدع)، بل هو عنده أمَّا لغو متعلق بـ (تُعاب) فهو من تمام الجملة الواقعة صفةً لـ (خَصْلة) أو مستقر متعلق بمحذوف واقع صفةً لـ (خَصْلَة) أو حالًا منها، والعطف لا يقتضي إثبات ما للمعطوفِ من صفة ونحوها للمعطوف عليه، كقولنا: (لا تضربْ زيدًا الفاضل ولا عَمرًا) فإنْ اقتضاه في بعض الصور، فبقرينة تدلُّ عليه لا بأصل الوضع، فيُقَدَّر لدلالة السياق عليه، ففي قولنا مثلًا: (لا تنفق دِرْهَمًا زائفًا ولا دينارًا) أي: زائفًا، فلا يحتاج إلى تقدير زائف هاهنا، وعبارة الدعاء من هذا القبيل؛ فإِنَّ (فِيَّ) الواقعة صفةً لـ (أُكرومةً) أغنت عن تقدير (مِنِّي)، فلا يلزم اجتماعهما.

والأُخرى: دعواه بالفصل بين الموصوف (أُكرومة) والصفة (ناقصةً) بشبه الجملة (فِيَّ) مدفوعة أيضًا ؛ لعدم وجود فصلٍ أصلًا بل (فِيَّ) صفة لـ (أُكرومة)،

و(ناقصةً) صفة أخرى لها، فهو من باب تعدد الصفات، كقوله تعالى: ﴿ **وفِي ذلِكُم بلاءٌ مِنْ رَبِّكُم عظيمٌ**﴾ [سورة البقرة، من الآية: ٤٩] .

وفي ضوء هذا التوجيه آخذ المدني على الكاشاني ذكره بأنْ لا بأسَ بالفصل بين الجار والمجرور بشبه الجملة ؛ فهو باطل ؛ ذلك لانتفاء دعوى الفصل عنده رأسًا(٩٠).

وليس بعيدًا فيما يبدو حَمْلُ (ناقصةً) في رواية (فِيَّ ناقصةً) على الحالية، وشبه الجملة (فِيَّ) مستقر واقع صفة لـ (أُكرومةً)، فالوصفية في (ناقصة) غير متعينة، وعليه لا وجود للفصل أصلًا.

توجيه شبهي الجملة (لي) و (بالتوبة)

قال الإمــام زين العابدين عليه السلام: ((**اللهُمَّ وإنَّه لا وفاءَ لي بالتَّوبةِ إلَّا بِعِصْمَتِكَ، ولا اسْتِمْسَاكَ بِي عَنِ الْخَطَايَا إلّا عَنْ قُوَّتِكَ**))(٩١) .

وجَّه العامليّ شبهي الجملة (لي) و (بالتوبة) في عبارة الدعاء على أَنَّهما لغوٌ متعلقان بـ (وفاءَ) الواقعة اسم (لا) النافية للجنس حيث تركَّبَ معها فبُنِيَ على الفتح، وخبر (لا) قوله: (إلَّا بعصمتِكَ)(٩٢).

رفض المدني هذا التوجيه ؛ ووصف قائله بالقصور البيّن في علم النحو، وسجلَّ على توجيهه ثلاثة مآخذ(٩٣):

الأَوَّل: قوله (لِي) و (بالتوبة) متعلقان بــاسم (لا) (وفاءَ) مع تصريحه ببنائه على الفتح لتركبه، وهو خلاف قول سيبويه وجمهور النحويين من أَنَّ اسم (لا) إذا كان عاملًا فيمــا بعده لزم تنوينه وإعرابه.

والثاني: جعله (لي) لغوًا متعلقًا باسم (لا) وجهله أنَّه هو خبر الاسم مع تعينه لذلك.

والثالث: جعله (إِلَّا بعصمتِكَ) الخبر مع ظهور أَنَّه ليس محطَّ الفائدة وتمـام الكلام بدونه.

وارتضى لشبهي الجملة (لي) و (بالتوبة) توجيهًا آخر يناسبُ تركيبَ عبارة الدعاء، فـ(لي) عنده متعلق بمحذوف خبرًا لـ (لا) النافية للجنس، وتقدير الكلام: لا وفاءَ كائنٌ لي، و (بالتوبة) متعلّق بمحذوف أيضًا دلَّ عليه قوله: (لا وفاء)، أي: لا أَفِي بالتوبةِ [٩٤].

فالمدني احتكم إلى الصناعة النحوية والمعنى في توجيه شبهي الجملة ؛ فمن المعروف في المدونة النحوية أَنَّ اسم (لا) المفرد غيرُ عاملٍ فيما بعده لذلك فهو مبني، وإنْ وُصل بغيره وصار ما بعده من تمام الاسم يُعرب ويدخله التنوين ويُسمّى شبيهًا بالمضاف، يقول المبرد: ((ومما لا يكون معها اسمًا واحدًا ما وصل بغيره، نحو قولك: (لا خيرًا من زيدٍ لكَ)، و (لا آمِرًا بالمعروف لكَ) ثبت التنوين ؛ لأَنَّه ليس منتهى الاسم ؛ لأَنَّ ما بعده من تمامه فصار بمنزلة حرف من حروف الاسم، ولو قلت: (لا خيرَ عند زيدٍ) و (لا آمرَ عنده) لم يكن إلا بحذف التنوين ؛ لأَنَّك لم تصله بما يكمله اسمًا ولكنه اسم تام فجعلته مع (لا) اسمًا واحدًا))[٩٥].

وعبارة الدعاء من قبيل قوله تعالى: ﴿**لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ**﴾ [سورة يوسف، من الآية: ٩٢]، يقول الرضي (ت٦٨٤ه) في توجيه شبهي الجملة (عليكم) و (اليومَ): ((عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف – عَلَيْكُمُ - بعد المنفي لا يتعلّق بالمنفي وإِلّا كان مضارعًا للمضاف فانتصب، كما في (لا خَيْرًا مِنْ زيدٍ عندنا) بل الظرف متعلّق بمحذوف هو خبر المبتدأ كما في قولك: عليكَ تثريب، و (اليومَ) معمول لـ (عليكم)))[٩٦].

وفي (مغني اللبيب): ((تعليق الظرف من مثل قوله تعالى: ﴿**لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ**﴾ باسم (لا) باطل عند البصريين ؛ لأَنَّ اسم (لا) حينئذٍ مطول فيجب نصبه وتنوينه، إِنَّما التعليق في ذلك بمحذوف))[٩٧].

وبلحاظ ما تقدَّم فإنّ شبه الجملة (لِي) في قوله﵇: ((**لا وفاءَ لي بالتَّوبةِ**)) لا يصحُّ تعلُّقهـا بـ (وفاءَ) ؛ إِذ لو عُلِّقَت بـ (وفاءَ)، لصار شبه الجملة من تمام الاسم، ومتى كان كذلك أُعرِبَ ونُوِّنَ، أي: لا وفاءً لي بالتوبة، لذا علّق المدني شبه الجملة (لي) بمحذوف على أَنَّه خبر لـ (وفاء) ؛ فبه تمام الكلام عنده، وهو توجيه تؤيده الصناعة النحوية ويقرُّ به المعنى.

ويصحُّ فيما يبدو أَنْ تكون شبه الجملة (لي) مستقرًّا على أَنَّه صفة لاسم (لا) (وفاء)، و شبه الجملة (بالتوبة) مستقرٌ على أَنَّه خبر لاسم (لا) ؛ فبها يكمل المعنى أيضًا.

وللمدنيّ في توجيه الجملة وشبهها مآخذ أخرى كثيرة[٩٨] أعرضَ البحثُ عن ذكرها لضيق المقام.

خامسًا: مـــآخذه في توجيه الحرف

توجيه (اللام) في (أَدِلْ لَه)

يقول الإمـــام﵇: ((**فإذا صافَّ عَدوُّكَ و عَدُوُّه فَقَلِّلْهُم فِي عَيْنِهِ، وصَغِّرْ شَأْنَهُم فِي قَلْبِهِ، وأَدِلْ له مِنْهُم، ولا تُدِلُّهُمْ مِنْه**))[٩٩].

نَقَلَ السيد المدني توجيهًا لـ (اللام) في قوله﵇: (**أَدِلْ له**) لأَحد شُرَّاح الصحيفة المباركة، وهو أَنَّ اللام هنا جِيءَ بهـا لتقوية العامل [١٠٠].

ردَّ السيد المدني هذا التوجيه بقوله: ((لا يُعَوَّل عليه ؛ لأَنَّ لام التقوية إِنَّمـــا تُزادُ

لتقويةِ عاملٍ ضعيفٍ إِمَّا بتأخُّرِه نحو: ﴿**إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ**﴾[١٠١] أو بِكونِه فرعًا في العمل، نحو: ﴿ **مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُم** ﴾[١٠٢]، وأَمَّا العامل القوي فلا يُؤتى بها معه إِلَّا شاذًّا نادرًا، وتخريج كلام المعصوم﵇على الشَّاذ والنادر لا وجهَ له))[١٠٣].

وأَدِلْ فعل أَمرٍ من الإدالة بمعنى الغَلَبة، يُقال: أُدِيْلَ لَنا على أَعدائِنا، أَي: نُصِرْنَا عليهم، ويُقال: (تُدَال عَلَيْه و يُدَالُ عَلَيْنا) بمعنى: نَغْلُبُه مَرَّةً، ويَغْلُبُنَا أُخرى [١٠٤]، وقد أَداله مِنْ عدُوِّه بمعنى: جَعَلَها له، وتداولوه: أخذوه بالدُّوَل والتناوب[١٠٥].

ورأى المدني أَنَّ أصل هذا الفعل أَنْ يكون متعديًا بنفسه، وعُدِّي في عبارة الدعاء باللام ؛ لتضمينه معنى الانتصار، أي: أُشرِبَ (أَدِلْ) معنى الفعل (انتصِرْ)، أي: وانتصِرْ له مُدِيلًا منهم، فاللام حينئذٍ صلة للفعل لا زائدة، وفائدة ذلك تأكيد الإدالة للغازي والمجاهد ؛ لأَنَّ غرض التضمين كسب معنيين بلفظ واحد ؛ لذلك لم يؤكد الإمام﵇الإدالة لهم في قوله: (ولا تُدِلْهُمْ) بل جاء به على أَصلِ وضعه[١٠٦].

وذهب السيد النائيني إِلى أَنَّ الأَصل في استعمال هذا الفعل التعدية باللام، وأَنَّه من باب الفعل شَكَرْتُه وشَكَرْتُ له، وإِنْ لم يتعرّض اللغويون لاستعماله باللام فيكفي مؤونة الاستشهاد منهم كلام الإمام﵇، ورأى أَنَّ تعديته باللام أوفق لمعناه؛ فـ (أَدال له من عدوِّه) معناه قلب المال وصرفه له من عدُوِّه، أَو جعل الدولة له منه، وأَنَّ ما جاء منه متعديًا بنفسه فعلى حذف اللام عن المفعول المفتقر إليها عنده، وذَكَرَ أَنَّ حذف اللام ههنا باب واسع، نحو: (صِدْتُكَ ظَبْيًا، وَجَنَيْتُكَ ثمرةً)، أي: صِدْتُ لكَ، وجَنَيْتُ لَك[١٠٧] .

وما وجَّه له النائيني لسْتُ مِنْه عَلَى ثَلَج ؛ فجعله أداله وأدالَ له مِنْ باب شَكَرْتُه وشَكَرْتُ له فيه نظر ؛ فالفعل (شَكَر) جاء في لسان العرب على صورتين، الأُولى:

التعدية باللام، وهي الأَكثر والأَفصح، يقول الجوهري (ت ٣٩٣ه): ((يُقَال: شَكَرْتُه وشَكَرْتُ له، وباللام أفصح))[١٠٨]، والأُخرى: التعدية بنفسه، وهي أقلُّ استعمالاً من الأولى حتى أَنَّ الأَصمعي (ت٢١٦هـ) أنكر هذا الاستعمال في سَعَة الكلام، وذكر أَنَّ بابه الشعر فقط [١٠٩]، وما نحنُ فيه ليس من قبيل ما ذُكِر ؛ فالفعل (أَدالَ) جاء في لسان العرب متعديًا بنفسه، ولم يُسمَع منهم تعديتُه باللام – بإقرار النائيني – فكيف يعدُّ استعماله باللام هو الأَصل مع أَنَّه لم يتعرَّض له اللغويون بالذكر؟!

ويبدو أَنَّ الفعل في أَصل وضعه متعدٍّ بنفسه ؛ لكثرة مجيئه بهذه الصورة، وما جاء فيه متعديًا بحرف اللام فعلى تضمين معنى الانتصار كما رأى المدني، ويعززُ ذلك ما ورد في اللغة قولهم: (أُديلَ لنا على أَعدائِنا، أي نُصِرْنَا عَلَيْهم) [١١٠] .

ويسوغ حمل اللام أيضًا على الزيادة كما في قوله تعالى: ﴿ **يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُم** ﴾ [سورة النساء، من الآية: ٢٦]، يقول الزمخشري: ((أصله: يريد الله أَنْ يبيّن لكم فزيدت اللام مؤكدة لإرادة التبيين كما زيدت في: لا أَبًا لكَ لتأكيد إضافة الأَب))[١١١]، ولا شكَّ في أَنَّ اللام الزائدة في عبارة الدعاء تفيد تأكيد الإدالة للغازي والمجاهد أيضًا.

وحَمَل النائيني كلام من قال إِنَّها لتقوية العامل على الزيادة، يقول: ((وكأَنَّ هذا مُراد من قال إِنَّها لتقوية العامل – أي زائدة جيء بها لتأكيد التعدية، ولا ريبَ في أَنَّها مقوية للعامل المتعدي- لا أَنَّها التي يُقال لها لام التقوية في عرف النحاة، فلا يُرَدُّ عليه ما في الرياض))[١١٢].

ولعلَّ حملَه مقبولٌ ؛ فاللام الزائدة تفيد تأكيد التعدية وقوة وصول المدال إِلى مجرور اللام فهي أيضًا بهذا المعنى مقوية للعامل.

ويبدو أَنَّ العبارة تحتمل معنى آخرَ لا بأسَ بالحملِ عليه، وهو أنْ يكون (أَدِلْ لَه)

من باب الأَفعال الدالة على السلب والإزالة، كقولهم: أشْكيتُه بمعنى أزلْتُ شكواه، ومعناه حينئذٍ: اسلبْ له الإدالة أو الدّولةَ من أعدائنا ولا تسلبْها منه لهم .

توجيه الفاء في (فَغَفَرْتَ لَه)

في قول الإمـــام السجاد عليه السلام: ((**مَا أَنَا بأَعْصى مَنْ عَصَاكَ فَغَفَرْتَ لَه، ومَا أَنَا بِأَلْوَمِ مَنِ اعْتَذَرَ إِلَيْكَ فَقَبِلْتَ مِنْه، ومَا أَنَا بأَظْلَمِ مَنْ تَابَ إِلَيْكَ فَعُدْتَ عَلَيْه**))[١١٣]

رأى الشيخ العاملي أَنَّ الفاء في (فَغَفَرْتَ لَه) رابطة لشبه الجواب بشبه الشرط [١١٤].

خالف السيد المدني هذا التوجيه واصفًا قائلَه بالوهم فيما وجَّه، ورأى في توجيهه مأخذين[١١٥]:

الأَوَّل: لا يترتب لزوم الغفران على العصيان كما يترتب لزوم الدِرْهَم على الإتيان في قولهم: الَّذِي يأتِنِي فله دِرهَم، وإِلَّا لَزِمَ الغفران لكلِّ عاصٍ وهو باطلٌ.

والآخـر: الفاء الرابطة لشبه الجواب بشبه الشرط مختصَّة بالدخولِ على الخبرِ، وهي هنا دخلت على الفعل (غَفَرْت)، فهي إِذن غير رابطة.

وارتضى كون الفاء هنا عاطفة تفيد التعقيب [١١٦]، وشايعه في هذا التوجيه السيد محمد باقر الشيرازي[١١٧].

ومـــا رآه الشيخ العاملي في معنى الفاء غريب كأَنَّه سهوُ القلمِ ؛ فالمتعارف عند النحويين أَنَّ الفاء الرابطة لشبه الجواب بشبه الشرط تدخل على الخبر إذا تضمَّن مبتدَؤه معنى الشرط، واشترطوا لذلك ثلاثة أمور[١١٨]:

١-وجود مبتدأ يدلُّ على الإبهام والعموم كما يدلُّ اسم الشرط على الإبهام والعموم.
٢- وجود كلام يدلُّ على الزمن المستقبل بعد المبتدأ كوجود جملة الشرط بعد أداة الشرط.
٣- لزوم ترتُّبِ الخبر على المبتدأ كترتُّبِ جواب الشرط على جملة الشرط.

فالمدني رَكَنَ إلى تنظير النحويين في ردِّ توجيه العاملي في معنى الفاء، ففي عبارة الدعاء لم تدخل الفاء على خبر بل دخلت على فعل (غفرْتَ)، وليس في العبارة ما يدلُّ على معنى الشرط، حيث الفاء الرابطة لشبه الجواب بشبه الشرط يلزم فيها ترتيب الخبر على المبتدأ، ولا يترتب لزوم الغفران هنـا على العصيان، والقول بهذا يفسد المعنى ؛ إذ ليست كلُّ معصية توجب الغفران .

ويبدو أنَّ حمل الفاء في عبارة الدعاء على أنها عاطفة تفيد التعقيب كما وجهها المدني أوفق وأليق ؛ لصحته من حيث الصناعة النحوية والمعنى، فالفعل (غَفَرْتُ) معطوف على ما قبله (عَصَاك) بالفاء التي للترتيب والتعقيب بمعنى أنَّ المعصيةَ حدثت أولًا، والمغفرة جاءت بعدهـا مباشرة بلا تراخٍ ولا مهلة ؛ لكثرةِ مغفرته تعالى وسَعَة حِلْمه وتجاوزه عن زَلّاتِ عباده .

ويمكن حمل الفاء في باقي فقْرات الدعاء (اعتذرَ إِلَيْكَ فَقَبِلْتَ منه) و (تابَ إِلَيْكَ فعُدتَ إِليه) على أنها عاطفة تفيد الترتيب والتعقيب أيضًا ؛ فالاعتذار حصل أولًا وجاء القبول معطوفًا بالفاء ثانيًا بلا تراخ أو تمهُّل، والتوبة حصلت أولًا فأُعقِبَت بالسماح والقبول مباشرةً . فما أعظمَ عفوَ اللهِ وصفحه ورحمته!!

ومما يجدرُ ذكره أنَّ السيد المدنيّ أولى عنايةً خاصةً بمعاني الحروف لذا نجد مؤاخذاته على شُرَّاحِ الصحيفةِ في هذا الصدد كثيرة[١١٩] اقتصرنا الكلام على ما ذُكِر خشيةَ إطالة المقام.

نتائج البحث

توصَّل البحثُ إلى عدَّةِ نتائج يمكن تلخيص أهمها بما يلي:

١- أورد السيد المدني عبارات متنوعة وألفاظًا مختلفة في شرحه أفصح بهـا عن رفضه لآراء من سبقوه من شُرَّاح الصحيفة المباركة، واتَّسم أغلب هذه الألفاظ بالحدَّةِ والجفاء، ولاسيَّما مآخذه على توجيهات الشيخ العاملي، لكنَّه لم يُصرِّح باسم صاحب التوجيه، فكان اهتمامه منصبًّا على أنْ يكون توجيهه سديدًا حرصًا منه على حَمْلِ كلام الإمـام عليه السلام على أفصحِ التراكيب و أدقِّ الأعاريب.

٢-انفرد السيد المدني في تسجيل مآخذه على التوجيه النحوي، إذ لم يكن متابعًا مَنْ سبقه أَو عاصره في هذه الملاحظ .

٣- كان المدني في أغلب مآخذه يذكر الرد مشفوعًا بتعليل وتفصيل، وفي بعض الأحيان يكتفي برده من دون حجة .

٤- وقف البحثُ وقفةً موضوعية أمامَ توجيهات شُرَّاح الصحيفة ومآخذ المدني عليهن، فقبل من المآخذ ما ثبت صحته من حيث المعنى والصناعة وردَّ ما ردَّ منها، وفي بعض الأحيان حاول المقاربة بين الرأيين وتقبلهما معًا، إِنْ هما أفضيا إلى وجهين مقبولين.

٥- اجتهدت أحيانًا برأي مستقل فضلًا عن ذكر توجيهات أرى أنَّ النص يحتملها بما توافر لي من أدلَّة علمية .

هوامش البحث:

١) رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، السيد علي خان الحسيني المدني الشيرازي: ٢/ ٣٣.

٢) المصدر نفسه: ١/ ٣٦٢

٣) المصدر نفسه: ١/ ٣٩٦

٤) المصدر نفسه: ٣/ ١٤٢

٥) المصدر نفسه: ٣/ ٢٩٥

٦) المصدر نفسه: ٢/ ١٠٥

٧) المصدر نفسه: ٢/ ١٣٢

٨) المصدر نفسه: ٣/ ٤٧٦

٩) الصحيفة السجادية الكاملة، تقديم سماحة السيد محمد باقر الصدر: ١٣٠-١٣١، (دعاؤه عليه السلام لأهل الثغور).

١٠) شرح الصحيفة السجادية، الشيخ علي بن زين الدين العاملي: ٢/ ١٩-٢٠

١١) رياض السالكين: ٤/ ٢٤٦

١٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

١٣) ينظر: شرح الصحيفة السجادية، السيد بهاء الدين النائيني، تح: محمد جواد المحمودي: ١٠٧.

١٤) يُنظر: مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري: ١/ ٥٣٠، شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي: ١/ ٣٣٧-٣٣٨، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله، ابن عقيل: ٣/ ٢٠٠، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: ١/ ٣٦٨.

١٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين المرادي: ٢/ ٨١٣، شرح ابن عقيل: ٣/ ٦٥، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢/ ١٥٨.

١٦) نتائج الفكر في النحو، عبد الرحمن السهيلي: ١٥٦.

١٧) ينظر: لوامع الأنوار العرشية في شرح الصحيفة السجادية، السيد محمد باقر الموسوي الشيرازي: ٤/ ٥٦.

١٨) الصحيفة السجادية الكاملة، (دعاؤه في ذكر التوبة وطلبها): ١٤٤.

١٩) يُنظر: شرح الصحيفة السجادية، العاملي: ٢/ ٧٠، رياض السالكين: ٤/ ٤٧٠، لوامع الأنوار العرشية: ٤/ ١٨٠.

٢٠) حكاها السيد العاملي في شرحه: ٢/ ٧٠، والسيد المدني في رياضه: ٤/ ٤٧٠، والسيد

الشيرازي في اللوامع: ٤/ ١٨٠.
٢١) ينظر: شرح الصحيفة السجادية، العاملي: ٢/ ٧٠.
٢٢) ينظر: رياض السالكين: ٤/ ٤٧٠.
٢٣) رياض السالكين: ٤/ ٤٧٠.
٢٤) ينظر: شرح المفصل في صنعة الإعراب: ٢/ ٩٧-٩٨، وشرح الرضي: ٢/ ٢٤٣، وشرح شذور الذهب، ابن هشام: ١/ ٢٤٣.
٢٥) الصحيفة السجادية الكاملة: ٢٣٢، (دعاؤه للأضحى والجمعة).
٢٦) حكاهـــا السيد الداماد في (شرح الصحيفة السجادية): ٤١٢، والفيض الكاشاني في (تعليقات على الصحيفة السجادية): ٩٩، والمولى محمد سليم الرازي في (شرح الصحيفة السجادية): ٢/ ٢٧٨، والسيد المدني في (رياض السالكين): ٧/ ١٩٣، والسيد محمد باقر الشيرازي في (لوامع الأنوار): ٥/ ٣٩٣.
٢٧) ينظر: شرح الصحيفة السجادية: ٤١٢.
٢٨) ينظر: تعليقات على الصحيفة السجادية: ٩٩.
٢٩) ينظر: رياض السالكين: ٧/ ١٩٤.
٣٠) رياض السالكين: ٧/ ١٩٤.
٣١) لم أجد ديوان هذا الشاعر، ووجدتُ البيت منسوبًا لمسلم بن الوليد في (الشعر والشعراء) لابن قتيبة الدينوري: ٢/ ٨٥٥، وفي البيان والتبيين للجاحظ: ١/ ٦٠، وفيهمـا (الجود أخشن) و (تبزَّكموه) .
٣٢) ينظر: رياض السالكين: ٧/ ١٩٥.
٣٣) ينظر: لوامع الأنوار العرشية: ٤/ ٣٩٤.
٣٤)ينظر على سبيل التمثيل: مأخذه في توجيه (مكانَ)، ١١\٣٩٧، ومأخذه في توجيه (كم)، ١٣\١٣٤- ١٣٥، ومأخذه في توجيه (أشكرهم)، ١٢\٢٧٥، ومأخذه في توجيه مرجع الضمير (الهاء) في (فيه)، ١٣\٤٠٥، ومأخذه في توجيه (هذا)، ١٤\٤٢١.
٣٥) الصحيفة السجادية الكاملة: (دعاؤه لأولاده عليهم السلام): ١٢٢-١٢٣.
٣٦) ينظر: شرح الصحيفة السجادية، الداماد: ٢٥١، وشرح الصحيفة السجادية، العاملي: ١/ ٣٨٧، ونور الأنوار: ٢٣٠، ورياض السالكين: ٤/ ١٢٠، ولوامع الأنوار: ٣/ ٥٧٠-٥٧١.
٣٧) حكاها الداماد في شرحه: ٢٥١، والسيد الجزائري في (نور الأنوار): ٢٣٠، والسيد المدني في رياضه: ٤/ ١٢٠، والسيد الشيرازي في (لوامع الأنوار): ٣/ ٥٧٠.

٣٨) شرح الصحيفة السجادية: ٢٥١.
٣٩) نور الأنوار: ٢٣٠.
٤٠) ينظر: رياض السالكين: ٤/ ١٢١.
٤١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري: ٨٦.
٤٢) ينظر: رياض السالكين: ٤/ ١٢٢.
٤٣) ينظر: ارتشاف الضرب، ابو حيان الأندلسي: ٤/ ١٩٠٦، والجنى الداني، المرادي: ٥٩٩.
٤٤) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٩٦، ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٧٩، وشرح ابن عقيل: ٤/ ٤٢
٤٥) كتاب سيبويه: ١/ ٤٣٦.
٤٦) حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب: ٢/ ١٧٥.
٤٧) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٦٨٥، والنحو الوافي: ٤/ ٤٥٤-٤٥٥.
٤٨) وهي قراءة طلحة بين سليمان، ينظر: المحتسب، ابن جني: ١/ ١٩٣.
٤٩) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٥٠) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٥١) البحر المحيط: ٣/ ٧١٧.
٥٢) ينظر: ديوان المتنبي: ١٠٣.
٥٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٦٣، والمقتضب، المبرد: ٢/ ٧٣، والأصول في النحو: ٢/ ١٦١، الجنى الداني، المرادي: ٦٩.
٥٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري: ٨٦.
٥٥) الصحيفة السجادية الكاملة (دعاؤه في مكارم الأخلاق ومرضي الأفعال): ٩٧.
٥٦) ينظر: شرح الصحيفة السجادية، العاملي: ١/ ٣٠٥.
٥٧) ينظر: رياض السالكين: ٣٠٣\٣.
٥٨) ينظر: لوامع الأنوار العرشية، محمد باقر الشيرازي: ٣/ ٢٩١.
٥٩) ينظر: رياض السالكين: ٣٠٣\٣.
٦٠) ينظر على سبيل التمثيل: مأخذه في توجيه (تُعَذّبُنا): ٤٢٩\٢، ومأخذه في توجيه الاستثناء (إلّا رجوْتُ): ٥٢٤\٣، ومأخذه في توجيه الاستثناء (حاشا فروضك): ٧١\٥، ومأخذه في توجيه الاستثناء (إلّا حصل): ٢٢٨\٥.
٦١) الصحيفة السجادية الكاملة (دعاؤه في الاعتراف في التقصير عن تأدية الشكر): ١٦٣.
٦٢) شرح الصحيفة السجادية: ١٢٦\٢.

٦٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٦٤) ينظر: رياض السالكين: ٥\٢٤٦.
٦٥) ينظر: المقتضب: ٣\٧٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ١\١٣١، و الجنى الداني في حروف المعاني: ٤١٠، ومغني اللبيب: ٣٥٩.
٦٦) ينظر: الجنى الداني: ٤١٠، ومغني اللبيب: ٣٥٦.
٦٧) ينظر: الجنى الداني: ٥٩٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ١\١٣١.
٦٨) رياض السالكين: ٥\٢٤٦.
٦٩) المقتضب: ٣\٧٦.
٧٠) ١\٣٣٣.
٧١) المقتضب: ٣\٧٧.
٧٢) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٣\٢٦١.
٧٣) ينظر: رياض السالكين: ٥\٢٤٦.
٧٤) الصحيفة السجادية الكاملة: ٣٥- ٣٦.
٧٥) ينظر: التحفة الرَّضويَّة للصحيفة السجادية، قاضي بن كاشف الدين محمد اليزدي: ١٢٨.
٧٦) ينظر: رياض السالكين: ١\٣٦٢.
٧٧) مقاييس اللغة (ملك): ٥\٣٥١.
٧٨) ينظر: المحكم والمحيط الَأعظم، ابن سيده، مقلوبة (ملك): ٧\٥٥.
٧٩) ينظر: الكليات، أبو البقاء الكفوي، باب فصل الميم: ٨٥٦.
٨٠) نور الأنوار في شرح الصحيفة السجادية: ٤٦.
٨١) في ظلال الصحيفة السجادية، محمد جواد مغنية: ٦٤.
٨٢) الصحيفة السجادية الكاملة (دعاؤه في مكارم الأخلاق ومرضّي الَأفعال): ٩٧
٨٣) ينظر: شرح الصحيفة السجادية، الداماد: ٢٠٤.
٨٤) المصدر نفسه والصفحة نفسهـــا.
٨٥) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٨٦) ينظر: تعليقات على الصحيفة السجادية: ٥٧.
٨٧) تعليقات على الصحيفة السجادية: ٥٧.
٨٨) يُنظر: رياض السالكين: ٣\٣١٧.
٨٩) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

٩٠) ينظر: رياض السالكين: ٣١٧\٣.
٩١) الصحيفة السجادية الكاملة، (في ذكر التوبة وطلبهـا): ١٤٢.
٩٢) ينظر: شرح الصحيفة السجادية: ٦٢\٢.
٩٣) ينظر: رياض السالكين: ٤٤٠\٤.
٩٤) ينظر: رياض السالكين: ٤٤١\٤.
٩٥) المقتضب: ٣٦٥\٤، وينظر: كتاب سيبويه: ٣٥٠\١، و شرح الرضي على الكافية: ٢٨٠\١.
٩٦) شرح الرضي على الكافية: ١٥٨\٢.
٩٧) ٧٠١.
٩٨) يُنظر على سبيل التمثيل: مأخذه في تعلّق شبه الجملة (من حفظي) و (له): ١٤٠\٣-١٤٣، ومأخذه في توجيه شبه الجملة (في سرّاء): ٤٧١\٣، ومأخذه في توجيه جملة (ذكرتُه): ٥٠٨\٣، ومأخذه في توجيه جملة (سَلَّطتَه): ١١١\٤، ومأخذه في توجيه جملة (وقولُك الحقُّ): ٣٣٢\٤، ومأخذه في توجيه جملة (لم يشركْك): ٤٨\٧.
٩٩) الصحيفة السجادية الكاملة، (دعاؤه لأهل الثغور): ١٣١.
١٠٠) ينظر: رياض السالكين: ٢٦٢\٤، ولم أعثر على صاحب هذا التوجيه فيما اطَّلعْتُ عليه من شروح الصحيفة المباركة.
١٠١) سورة يوسف، من الآية: ٤٣.
١٠٢) سورة البقرة، من الآية: ٩١.
١٠٣) رياض السالكين: ٢٦٢\٤.
١٠٤) يُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، مادة (دول): ١٤١\٢، ولسان العرب، ابن منظور، مادة (فصل الدال المهملة): ٢٥٢\١١.
١٠٥) ينظر: القاموس المحيط، الفيروزآبادي (فصل الدال): ١٠٠٠، و تاج العروس، الزَّبيدي، مادة (دول): ٥٠٧\٢٨.
١٠٦) ينظر: رياض السالكين: ٢٦٢\٤.
١٠٧) ينظر: شرح الصحيفة السجادية، النائيني: ١٢٧.
١٠٨) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، باب (شكر): ٧٠٢\٢ .
١٠٩) ينظر: المصباح المنير، مادة (شكر): ٣١٩\١.
١١٠) يُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، مادة (دول): ١٤١\٢، ولسان العرب، ابن منظور، مادة (فصل الدال المهملة): ٢٥٢\١١.

١١١) الكشاف: ١\٥٠١.
١١٢) شرح الصحيفة السجادية، النائيني: ١٢٨.
١١٣) الصحيفة السجادية الكاملة، (دعاؤه في الاعتراف وطلب التوبة): ٧١.
١١٤) ينظر: شرح الصحيفة السجادية: ١\٢٢٣.
١١٥) ينظر: رياض السالكين: ٢\٥٠٥.
١١٦) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
١١٧) ينظر: لوامع الأَنوار العرشية: ٣\٤٠.
١١٨) ينظر: الأصول في النحو: ٢\٢٧٢، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك: ١\٣٧٤، وشرح التصريح على التوضيح، الأزهري: ١\٢١٦.)
١١٩) ينظر على سبيل التمثيل: مأخذه في توجيه معنى الفاء: ٣\١٦٠، ومأخذه في توجيه معنى (حتّى): ٤\٣١٩، ومأخذه في توجيه معنى الواو: ٥\٦٥.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

*ابن الأثير، مجد الدين أَبو السعادات المبارك بن محمد. ١٩٧٩م. النهاية في غريب الحديث والأَثر: تح: طاهر أَحمد الزاوى ــ ومحمود محمد الطناحي. بيروت، المكتبة العلمية.

*ابن جني، أبو الفتح عثمان. ١٩٩٩م. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

*ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. شرح الكافية الشافية: تح: عبد المنعم أَحمد هريدي. جامعة أَم القرى، مركز البحث العلمي وإِحياء التراث الإِسلامي كلية الشريعة والدراسات الإِسلامية. ط١.

*ابن يعيش، موفق الدين أَبو البقاء. ٢٠٠١م. شرح المفصل: تح: إِميل بديع بيروت، دار الكتب العلمية. ط١.

*الأزهري، خالد بن أَبي بكر. ٢٠٠٦م. شرح التصريح على التوضيح: تح: محمد باسل عيون السود. بيروت ــــ دار الكتب العلمية.

*الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، نجم الدين. ١٩٩٦م. شرح الرضي على الكافية: تح: يوسف حسن عمر. بنغازي، منشورات جامعة قار يونس. ط٢.

*الأَشموني، نور الدين بن محمد. ١٩٥٥ م. شرح الأَشموني على أَلفية ابن مالك: تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت ــــ دار الكتاب العربي. ط١.

*الأفريقي، محمد بن مكرم، ابن منظور. ١٤١٤هـ. لسان العرب. بيروت ــ دار صادر. ط٣.

*الأَنصاري، عبد الله بن يوسف، ابن هشام. د.ت. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: تح: عبد الغني الدقر. سورية ــــ الشركة المتحدة للتوزيع.

*الأَنصاري، ابن هشام.١٩٩١م. مغني اللبيب عن كتب الأَعاريب: تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. صيدا ــ بيروت. المكتبة العصرية .

*الأَندلسي، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان. ١٩٩٨م. ارتشاف الضرب من لسان العرب: تح: د. رجب عثمان محمد القاهرة. القاهرة، مكتبة الخانجي. ط١.

*الأَندلسي، محمد بن يوسف الشهير بأَبي حيان. ٢٠٠٥م. البحر المحيط في التفسير: بعناية صدقي محمد جميل. دار الفكرــــ بيروت.

*الأمير، محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر السنباوي الأزهري. د.ت. حاشية الأمير على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. دار إحياء الكتب العربية.

*الجاحظ، عمرو بن بحر، أَبو عثمان. ١٤٢٣ه. البيان والتبيين. دار ومكتبة الهلال. بيروت.

*الجزائري، نعمة الله. ١٤٢٧ه. نور الأَنوار في شرح الصحيفة السجادية. إيران ــــ آسيانا. ط١.

*حسن، عباس. د.ت. النحـو الوافي. دار المعارف. ط١٥.
*الدامـاد، محمد بن باقر. ١٤٢٢هـ. شرح الصحيفة السجادية الكاملة: تح: مهدي الرجائي. إصفهان ـــ بهار قلوب. ط٢.
*الدينوري، ابو محمد بن قتيبة. ١٤٢٣ه. الشعر والشعراء. القاهرة ـــ دار الحديث.
*الرازي، محمد سليم. ١٤٣١هـ. شرح الصحيفة السجادية: تح: محمد جواد المحمودي. مركز أبحاث باقر العلوم عليه السلام. ط١.
*الزَّبيدي، محمد بن عبد الرزاق. د.ت. تاج العروس من جواهر القاموس: تح: مجموعة من المحققين. دار الهداية.
*الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق. ١٩٨٨م. معاني القرآن وإعرابه. بيروت ـــ عالم الكتب. ط١.
*الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو. ١٤٠٧ه. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل. دار الكتاب العربي ـــ بيروت. ط٣.
*السَّراج، أبو بكر محمد بن سهل. ١٩٩٦م. الأُصول في النحو: تح: عبد الحسين الفتلي. بيروت ـ لبنان. مؤسسة الرسالة. ط٣.
*السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله. ١٩٩٢م. نتائج الفكر في النحـو. بيروت ـــ دار الكتب العلمية. ط١.
*سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. ١٩٨٨م. كتاب سيبويه: تح: عبد السلام هارون. القاهرة ـــ مكتبة الخانجي. ط٣.
*السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. د.ت. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: تح: عبد الحميد هنداوي. مصر ـــ المكتبة التوفيقية.
*الشيرازي، محمد باقر الموسوي الشهير بملَّاباشي. ١٣٨٥هـ. لوامع الأنوار العرشية في شرح الصحيفة السجادية: تح: مجيد هادي زادة. مؤسسة الزهراء عليها السلام الثقافية الدراسية. ط٢.
*الصدر، محمد باقر. د.ت. الصحيفة السجادية الكاملة. بيروت ـــ لبنان. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
*العاملي، علي بن زين الدين. شرح الصحيفة السَّجادية: تح: د. شعلان عبد علي سلطان، حيدر عبد الرسول. كربلاء، مجمع الإمام الحسين عليه السلام لتحقيق تراث أهل البيت عليهم السلام.
*العقيلي، عبد الله بن عقيل. ١٩٨٠م. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة - دار التراث. ط٢٠.
*العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. ١٩٧٥هـ. التبيان في إعراب القرآن: تح: علي محمد البجاوي. الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاؤه. ط١.
*العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. ١٩٩٥م. اللباب في علل البناء والإعراب: تح: عبد الإله نبهان. دمشق ـــ دار الفكر. ط١.
*الفارابي، أبو نصر إسماعيل الجوهري. ١٩٨٧م. الصحاح تاج اللغة وصحاح

العربية: تح: أَحمد عبد الغفور عطار. بيروت ـــ دار العلم للملايين. ط٤.
*الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. ٢٠٠٥م. القاموس المحيط: تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. بيروت – لبنان. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر.
*الفيومي، أحمد بن محمد بن علي. د.ت. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. لبنان – بيروت. المكتبة العلمية.
*القزويني، أَبو الحسين أَحمد بن فارس بن زكريا. ١٩٧٩م. معجم مقاييس اللغة: تح: عبد السلام هارون. بيروت ـــ دار الفكر.
*الكاشاني، محمد بن المرتضى المشتهر بالفيض. ١٤٠٧. تعليقات على الصحيفة السجادية: تح: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، لإحياء التراث. إيران – طهران. ط١.
*الكفوي، أَيوب بن موسى الحسيني، أَبو البقاء. د.ت. الكليات: تح: عدنان درويش ومحمد المصري. بيروت ـــ مؤسسة الرسالة.
*اللنباني، المولى محمد حسين. ١٤٣١هـ. شرح الصحيفة السجادية: تح: محمد رضا الفاضلي. مركز أَبحاث باقر العلوم عليه السلام. ط١.
*المبرد، محمد بن يزيد. ١٩٩٤. المقتضب: تح: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة. لجنة إِحياء التراث الإِسلامي.
*المتنبيّ، أحمد بن حسين، أبو الطيّب. ١٤٠٣هـ. ديوان المتنبيّ. لبنان، دار بيروت للطباعة والنَّشر.
*المدني، السيد علي خان الحسيني. ١٤٢٨ه. رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، (ت١١٢٠هـ). قم المشرفة – مؤسسة النشر الإِسلامي. ط٦.
*المرادي، أبو محمد بدر الدين. ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: تح: عبد الرحمن بن سليمان. دار الفكر العربي. ط١.
*المرادي، أبو محمد بدر الدين. ١٩٩٢م. الجنى الداني في حروف المعاني: تح: فخر الدين قباوة ـــ الأُستاذ محمد نديم فاضل. بيروت – لبنان. دار الكتب العلمية. ط١.
*مغنية، محمد جواد. ٢٠٠٧م. في ظلال الصحيفة السجادية: تح: سامي الغريري. مؤسسة دار الكتاب الإِسلامي. ط٤.
*النائيني، بهاء الدين. محمد باقر الحسيني. ١٤٣٠هـ. شرح الصحيفة السجادية: تح: محمد جواد المحمودي. مركز أَبحاث باقر العلوم عليه السلام. ط١.
*اليزدي، قاضي بن كاشف الدين محمد. ١٤٣٠هـ. التحفة الرضوية للصحيفة السجادية: تح: علي الفاضلي. إيران – قم. مركز أبحاث باقر العلوم عليه السلام. ط١.